

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب.
وعضوية القضاة السادة
د. مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل.

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٠٣٠

التميز: عبد الفتاح عبد العزيز عبد الباقي
وكيله المحامي قاسم الميمي.

التميز ضده: خالد محمود محمد البكار
وكيله المحامي عبد السلام أبو جابر.

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/١١٥٠٢
بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤ القاضي بفسخ القرار المستأنف (الصادر عن
محكمة صلح حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٢/٨٩٥٤ تاريخ
٢٠١٤/١٠/١٦) وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بها على ضوء ما
تم بيانه والسير بإجراءات التقاضي حسب الأصول ثم إصدار
القرار المناسب.

وبتلخص سببا التمييز في الآتي:

- ١- أخطأت المحكمة باعتبار توجيه اليمين قبل استجواب المدعى عليه سابقاً لأوانه.
- ٢- أخطأت المحكمة في قرارها ذلك أنه تقرر توجيه اليمين الحاسمة التي أقرتها محكمة الدرجة الأولى وكان قد تبلغها المدعى عليه ولم يحضر أو يبدي أي اعتراض على توجيهها وبالتالي ووفق أحكام القانون يعتبر ناكلاً عن حلف اليمين الحاسمة.

لهذين السببين يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٦ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق القرار المميز.

القرار
lawpedia.jo

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه:-

بتاريخ ٢٠١٢/٩/٦ أقام المدعى عبد الفتاح عبد العزيز عبد الباقي الدعوي الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٨٩٥٤ لدى محكمة صلح حقوق إربد ضد المدعى عليه خالد محمود محمد بكار لمطالبته بحقوق عمالية ومؤسساً دعواه على سند من القول:-

- ١- عمل المدعى لدى المدعى عليه بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧ بمهنة خباز وعجان بأجرة يومية مقدارها ١٧ ديناراً ونصف.

- ٢- بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٣ قام المدعى عليه بفصل المدعي من عمله دون سبب ومسوغ قانوني.
- ٣- كان المدعي يعمل من الساعة الخامسة صباحاً وحتى الثامنة مساءً بمعدل ١٥ ساعة يومياً عملاً متواصلًا دون انقطاع وكان يعمل أيام العطل والأعياد الوطنية.
- ٤- المدعي غير مسجل بالضمان الاجتماعي.
- ٥- يستحق للمدعي بذمة المدعى عليه الحقوق العمالية الآتية:-
- بدل ساعات عمل إضافي.
 - بدل فصل تعسفي.
 - مكافأة نهاية الخدمة.
 - بدل دوام في الأعياد الوطنية.
 - بدل إجازات سنوية.
 - بدل شهر إنذار.
- ٦- رغم المطالبات فقد تمنع المدعى عليه عن دفع حقوق المدعي العمالية مما أوجب إقامة هذه الدعوى.

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦ وجاهياً بحق المدعي وجاهياً اعتبارياً بحق المدعي عليه بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعي مبلغ (٤٦٤٤,٠٩٤) ديناراً وتضمن المدعى عليه المصاريف ومبلغ ٢٣٢ ديناراً بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المدعى عليه فطعن فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٥ بالرقم ٢٠١٥/١١٥٠٢ وبتاريخ ٢٠١٥/٨/٤ أصدرت المحكمة حكمها تدقيقاً المتضمن فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها والسير بإجراءات التقاضي وإصدار القرار المناسب.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المستأنف ضده (المدعي) فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ بعد أن احتصل المذكور على إذن بتميز القرار الاستئنافي رقم ٢٠١٥/١١٥٠٢ بموجب الطلب رقم ٢٠١٥/٢٧٠٨ والذي تبلغه بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢ مما يجعله مقدماً ضمن المدة.

وعن سببي التمييز:

وعن السبب الأول ومفاده أن محكمة الاستئناف قد خالفت القانون والأصول باعتبار أن توجيه اليمين قبل استجواب المدعى عليه سابق لأوانه.

ورداً على ذلك فيستفاد من الفقرة ٢ من المادة ٧٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية أن حق الاستجواب حق مقرر لمحكمة الموضوع تباشره إذا كانت هناك مسائل تراها ضرورية وهذا يدخل في سلطة المحكمة التقديرية ولا رقابة لمحكمة التمييز عليها في هذه المسألة الموضوعية التي تعتبر من صلاحيتها (لظفاً انظر قرار تمييز ٢٠١١/٣٥٦٧) كما أعطت المادة ٢/٧٦ من قانون أصول المحاكمات لمحكمة الموضوع الحق في استجواب الخصوم في الأمور التي تراها ضرورية وبالتالي فإن هذا الحق الممنوح لها يكون رهناً لتقديرها ذلك أنه مسألة واقعية يترك أمر تقديرها وتقريرها للمحكمة (لظفاً انظر قرار تمييز ٢٠٠٧/١١٤٦) وبالتالي فإن حق استجواب الخصوم هو حق مقرر لمحكمة الموضوع وأن القول بأن إقرار صيغة اليمين الحاسمة قبل استجواب المدعى عليه يعتبر سابقاً لأوانه هو قول مخالف لمنطوق نص المادة ٢/٧٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب عليه.

ودون الحاجة لبحث ما ورد بالسبب الثاني على ضوء ردنا على
السبب الأول لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه
وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٨ م

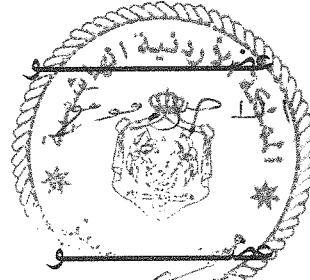
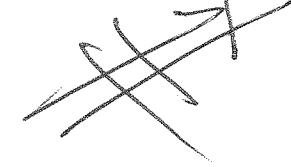
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو



رئيس الديوان



lawpedia.jo